

تخريج
الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية الشريفة
من كتاب
قطر الندى

بمقلم
الدكتور علي حسين حسن البوهد

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

موجز البحث

تحقيق كتب التراث الإسلامي ، والاهتمام بها من واجبات أبناء الأمة وعلمائها، خدمةً للغة دينهم، وإحياء لجهود أسلافهم. وتحقيقُ التراث يحتاج لجهود كبيرة، وعناية فائقة.

وكتاب (قطر الندى) لابن هشام الأنصاري، أحد كتب النحو المشهورة، وهو مع إيجازه معروف ومتداول، وقد قام هذا البحث بجمع القراءات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في الكتاب، والتي لم يعتنِ محققو الكتاب على اختلاف طبعته - لم يعتنوا بها، ولم يولوها حقها من التحقيق والتخريج مع اهتمامهم الكبير بتحقيق المسائل النحوية، والشواهد الشعرية.

والغرض الذي يسعى إليه البحث توضيح القراءات التي وردت في الكتاب، وبيان درجتها من التواتر، وتوجيه العلماء لها. ثم تخرج الأحاديث الشريفة وبيان صحتها. ويستفيد من ذلك الباحثون والمهتمون بكتب النحو، كما يستطيع الدارس أن يعرف مدى عناية العلماء بالاستشهاد بالقراءات والأحاديث في المؤلفات النحوية وكيفية اختيارهم لهذه الشواهد، وليتنبه المحققون إلى ضرورة العناية بهذه المسائل في تحقيق التراث ونشره.

* * * *

مقدّم البحث

- علي حسين حسن البواب أستاذ مساعد كلية اللغة العربية - الرياض.
- فلسطينى الجنسية. ولد بمدينة يافا بفلسطين المحتلة سنة ١٩٤٧م.
- حصل على درجة الدكتوراه فى فقه اللغة من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٣٩٨ هـ .

- له عناية بتحقيق كتب التراث، ومن الكتب التى حقّقها:

- الدرر المَبْثُثَة فى	للفيروزأبادى	داراللقاء -
الغرر المثلثة		الرياض - ١٤٠١ هـ
- الألفات	لابن خالويه	تحت الطبع - مكتبة
		المعارف - - الرياض
- نقعة الصّديان	للصاغانى	تحت الطبع - مكتبة
		المعارف - الرياض
- الوجيز فى	لأبى البركات	تحت الطبع - مكتبة
علم التصريف	ابن الأنبارى	دار العلوم - - الرياض
- المسائل الفريّة	لابن هشام	تحت الطبع - مكتبة
	الانصارى	طبعة - الرياض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد المرسلين،
أما بعد ،

فقد أهتم علماء المسلمين باللغة العربية منذ تشرّفت بنزول القرآن الكريم بها، وغنوا
بهذه اللغة عناية فائقة، وألفوا في علومها كتباً نعتز بها ونفخر. وفي عصرنا هذا قام
الباحثون بجهود مختلفة في سبيل خدمة التراث الإسلامي والإفادة منه، فكانت تلك
النهضة العلمية المتمثلة في إحياء تراثنا، وتقديمه مُحَقَّقاً إلى القاري، على هيئة تعينه على
الإفادة منه بيسر وسهولة.

ويُعدّ الإمام جمال الدين، عبدالله بن يوسف، المشهور بابن هشام الأنصاري (٧٠٨ هـ -
٧٦١ هـ) ^(١) من علماء العربية الأفاضل، وقد ألف كتباً نحوية عديدة كان لها أكبر الأثر
في المؤلفين والباحثين بعده، وقد لقيت مؤلفات ابن هشام في وقتنا هذا رواجاً واهتماماً،
وطُبعت مرّات عديدة، ونال صاحبها من الشهرة والمكانة ما لم يتّله كثير من علماء النحو
المُبْرزين.

ومن مؤلفات ابن هشام النحوية كتابه الموجز «شرح قطر الندى وبل الصدى»،
الذي طُبِع كثيراً مُحَقَّقاً وغير مُحَقَّق ^(٢). وأفضل طبعاته وأشهرها تلك التي حَقَّقها الشيخ
محمد محي الدين عبدالحميد.

بيد أن الكتاب بتحقيق الشيخ عبدالحميد وغيره خلا من مسائل كان يجب ألا تمرّ
دون عناية من المحقّقين ^(٣) وأهمّها تخرّيج القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية
الشريفة:

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول الذي أعتمد عليه النحاة في تقعيد مسائل النحو،

وابن هشام - كغيره من النحويين يستشهد بالقرآن الكريم كثيراً، و ببعض القراءات القرآنية أحياناً، وهو حين يستشهد بالقراءة يذكر القاري مرّات ، ويغفله مرّات أخرى مكتفياً بقوله: «وقُرى» أو «قراءة بعضهم...». وسواء أنسب ابن هشام، القراءة أم لم ينسبها فإن من واجب المحقّق تخريج القراءة، بذكر القاري إن لم يذكره ابن هشام، وتوثيق قول ابن هشام إن ذكر القاري، ثم بيان نوع هذه القراءة، وهل هي من المتواتر أو من غيره... إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بالقراءات القرآنية التي لم يُعْتَنَ بها في الكتاب.

والأحاديث النبوية الشريفة التي يوردها ابن هشام في القطر لم يُعْتَنَ بها، وهو يذكر الحديث النبوي الشريف، فيتساءل القاري عن هذا الحديث، وعن صحته، وعن مصادره، وهل تطابق روايته في هذا الكتاب ما جاء في المصادر الحديثية؟ أضف إلى ذلك أن ابن هشام يذكر أحياناً بعض الأحاديث الشريفة في الكتاب دون أن ينبّه على أنها من الحديث، لشهرتها أو لسبب آخر، ومن واجب المحقّق أن ينبّه على ذلك، فإن كثيراً ممن يتعرّضون للكتاب لا يستطيعون معرفة الحديث الشريف إن لم يُنصّ عليه . وتزداد أهمية تخريج الأحاديث النبوية الشريفة إذا تذكّرنا ما دار من خلاف حول الاستشهاد بالحديث الشريف في مسائل النحو.

وليس إهمال تخريج القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة ممّا انفرد به محقّقو القطر، بل غلب هذا الأسلوب على كثير من الكتب النحوية.

أليس غريباً أن يقف محقّق الكتاب النحوي أمام شاهد شعري وقفات طويلة، يتحدث فيها عن قائل البيت، ويعرّف به، وبذكر الخلاف في نسبة القصيدة - إن وُجد، ثم بعض أبيات القصيدة، ويشرح غريب الألفاظ، ويُعرّب الشاهد، ويذكر موضع الاستشهاد، وردود العلماء عليه.... على حين يمرّ على قراءة قرآنية، أو حديث شريف فلا يوجّه لها شيئاً من العناية، وهو إن فعل فإنّ ذلك لا يزيد على إحالات على بعض المراجع، أو عبارات لا تفني بالغرض تماماً.

من هذه المقدمة يتّضح دافع هذا البحث وغرضه، المتمثل في جمع القراءات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة من كتاب «قطر الندى» وتخريجها. ويمكن توضيح المنهج الذى سلكته فيما يلى:

- جمع الآيات التى استشهد بها المؤلف بإحدى القراءات القرآنية، وتخريج هذه القراءات، ببيان القراء الذين قرءوها، ليعرف إن كانوا من السبعة، أو من العشرة، أو من الأربعة عشر^(٤)، أو من غيرهم من القراء. ثم الحديث بإيجاز عن توجيه العلماء لهذه القراءات. وقد اعتمدت فى هذا على مجموعة من كتب القراءات القرآنية، وعلى بعض كتب التفسير التى تُعنى بالقراءات.

- أما الأحاديث النبوية الشريفة فقد جمعتها أيضاً، وعرضتها على كتب الحديث الشريف، وفى مقدمتها صحيح الإمام البخارى، والإمام مسلم، وذكرت موافقة رواية الحديث فى القطر لما فى هذه المراجع أو الاختلاف إن وجد.

- جعلت كلاً من القسمين - القراءات والأحاديث - على حدة، على ترتيب موضوعات الكتاب، واعتمدت النسخة المطبوعة فى المكتبة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٦٣م والمصورة مراراً فى بيروت؛ لأنها أكثر الطباعات رواجاً.

- ذكرت رقم الصفحة التى وردت فيها القراءة أو الحديث، وقدمت بعبارات موجزة ليتّضح منها المسألة التى ورد الشاهد فيها، وليتمكّن من يرجع إلى طبعة أخرى غير التى سرنا عليها من الكتاب أن يصل لمواده عن طريق ترتيب موضوعات الكتاب.

- وبعد الحديث عن كلّ قراءة قرآنية، أو حديث شريف أذكر المراجع، أو الكتب التى يمكن لمن أراد الاستزادة أن يرجع إليها.

أرجو الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

القراءات (١) القرآنية

«٢١» ذكر ابن هشام أحوال «قبل وبعد»، فإما أن يكونا مضافين فيعربان نصباً على الظرفية، أو خفصاً بـ «من»، وإما أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة، واستشهد بقراءة الجحدري^(٥) والعقيلي^(٦) (لله الأمر من قبل ومن بعد)^(٧) بالخفض بغير تنوين. وإما أن يُقْطَعَا عن الإضافة لفظاً ولا يُنَوَّى المضاف إليه، فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ولكنهما ينونان. قال: قرأ بعضهم (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالخفض والتنوين، وإما أن يحذف المضاف إليه ويُنَوَّى معناه دون لفظه فيبينان حينئذٍ على الضمّ قراءة السبعة: (لله الأمر من قبل ومن بعد).

القراءة المتواترة في الآية (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالبناء على الضمّ فيها، وقد قرئ في غير المتواتر بالقراءتين اللَّتَيْنِ ذكر المؤلف^(٨).

«٦٣» إذا سُبِقَتْ «أن» بما يدلّ على العلم فهي مخففة من «أن» الثقيلة (المشددة)، ويجب رفع الفعل بعدها، وفصله عنها بحرف تنفيس، أو حرف نفى، أو قد، أو لو. فمما فصل بـ «لو» قوله تعالى: (... أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) لأنّ قبله (أفلم ييأس الذين آمنوا)^(٩) ومعناه: أفلم يعلم، ويؤيده قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما: (أفلم يتبين).

وقراءة (أفلم يتبين) ذكرها ابن خالويه في كتابه «الشواذ» ونسبها لابن عباس، وعليّ، وابن مسعود، رضي الله عنهم، وقال فيها كلاماً لا يصحّ ولا يليق. ونقل الزمخشري القراءة، وذكر جماعة من الصحابة والتابعين ممن قرءوا بها، وردّ على الطاعنين عليها. ثم ذكرها أبو حيان وقال: وهذه القراءة ليست قراءة تفسير

لقوله تعالى: (أفلم ييأس) بل هي قراءة مسندة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. (١٠)

* * * *

«٦٤» إذا تقدّم على «أن» ظنُّ جاز أن تكون مخففة من الثقيلة، أو ناصبة، واختلفوا في قوله تعالى: (وحسبوا أن لا تكون فتنة) (١١) فقرأى بالوجهين.

قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي بالرفع، وقرأ سائر السبعة - ابن كثير ونافع وعاصم وأبن عامر بالنصب. فعلى الرفع تكون «حسب» بمعنى العلم واليقين، وتكون «أن» مخففة من أن المشددة، وأضمر الهاء لتكون اسم «إن»، وارتفع الفعل بعدها، و«لا» عوض عن المحذوف وفاصلة بين «أن» والفعل، وعلى النصب «حسب» للشك، و«أن» ناصبة للفعل، و«لا» لم تحل بين «أن» ونصب الفعل (١٢).

* * * *

«٦٤» من المواضع التي يضمّر فيها «أن» جوازا - وقوعها بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: (وما كان ليشتر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) (١٣) في قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) بإضمار «أن»، والتقدير: أو أن يرسل رسولا، و«أن» والفعل معطوفان على (وحيا) أي: وحيا أو إرسالا، و (وحيا) ليس في تقدير الفعل.

انفرد نافع من السبعة بقراءة الرفع. قال العلماء: ويجوز ذلك على معنى الحال. أي: ... إلا موحيا أو مرسلأ. أو على تقدير: هو يرسل. أما النصب فقال الخليل: (يرسل) محمول على «أن» سوى هذه التي في قوله تعالى (أن يكلمه الله) لأن ذلك يغيّر وجه الكلام (١٤).

«٧٢» ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب، ويشمل الطلب الأمر والنهي والتحضيض والتمني والترجي، فمن الترجي قوله تعالى: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ) ^(١٥) في قراءة بعض السبعة بنصب (فأطلع).

والقرء - إلا حفصاً في روايته عن عاصم - قرءوا برفع (فأطلع) عطفاً على (أبلغ). أما حفص فقرأ بالنصب والفاء هنا جواب للترجي، فنصب بها تشبيهاً لـ «لعل» بـ «لَيْتَ»: لأن «لَيْتَ» في التمني أخت «لعل» في الترجي. والنصب بعد الفاء في جواب الترجي أجازته الكوفيون مُعْتَمِدِينَ على هذه القراءة، ومنعه البصريون وتأولوا القراءة ^(١٦).

* * * *

«٧٦» وينصب المضارع بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد واو المعية، كقوله تعالى: (يَا لَيْتَنَّا نُرْدُّ وَلَا نُكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ^(١٧) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص.

قرأ حمزة وحفص - من السبعة - بنصب (نكذب) و (نكون)، ووافقهما ابن عامر في (نكون)، وقرأ الباقر بالرفع في الفعلين. ومن نصب الفعلين جعلها جواب التمني بالواو بإضمار: «أن». ومن رفع الأول جعله عطفاً على (نرد) ونصب الثاني جواباً للتمني، أما الرفع في الفعلين معاً فعلى العطف، على أن الكلام خبر، أي: ونحن لا نكذب. ^(١٨)

* * * *

«٨٢» يحزم الفعل المضارع المجرد من الفاء إذا وقع جزءاً في جواب الطلب، وقد قُرئ قوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتَنِي) ^(١٩) بالرفع على جعل (يرتنى) صفة له (وليًّا)، وبالحزم على جعله جواباً للأمر.

قرأ أبو عمرو والكسائي بجزم (يرثني)، والباقون من السبعة بالرفع: فالجزم على جعله جواباً للطلب، لأن فيه معنى الشرط، بتقدير: إن تهب لي غلاماً يرثني. والرفع على جعله صفة، أي: ولياً وارثاً.^(٢٠)

* * * *

«٨٢» لا يجوز جزم المضارع في جواب النهي إلا أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بـ «لا» النافية مع صحة المعنى. قال ابن هشام: ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: (وَلَا تَنْتُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(٢١) لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر، ثم تعرض لقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم، وذكر وجوه تخريجها.

وقراءة (تستكثر) بالسكون نسبها العلماء للحسن البصري، وعللوا لها بما ذكر ابن هشام. وأجاز العكبري أن يكون (تستكثر) مجزوماً على الجواب.^(٢٢)

* * * *

«١٠٨» يشترط في جملة صلة الموصول أن تكون خبرية، مشتملة على ضمير مطابق للموصول، وقد يحذف الضمير نحو قوله تعالى: (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢٣) قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة - (عملته) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها.

قرأ حمزة والكسائي وشعبة - أبو بكر بن عيَّاش راوية عاصم - بغير هاء، حذف العائد من جملة الصلة وهي مرادة مقدرة؛ وذلك أنه اجتمع في الصلة فعل وفاعل ومفعول، فحذفوا المفعول لأنه فضلة، ويؤيد ذلك الإجماع على حذف الهاء في قوله تعالى (مَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا)^(٢٤). وقرأ الباقر بالهاء على الأصل.^(٢٥)

* * * *

«١٣٠» يجوز توسط خبر «كان» بين كان وأسمها. قرأ حمزة وحفص (ليس البر أن تؤلوا وجوهكم)^(٢٦) بنصب لا البر).

قرأ السبعة غير حمزة وحفص برفع (الْبَرِ)، وحمزة وحفص بنصبها. فمن رفع جعله اسم (ليس) والخبر (أَنْ تَوَلَّوْا) والمعنى: تَوَلَّيْتُمْ. وَمَنْ نَصَبَهُ جعله خبر (ليس)، واسمُهُ (أَنْ تَوَلَّوْا)؛ ذلك أن «ليس» وأخواتها إذا أتى بعدها معرفتان كنت مخيراً فيهما، وإن أتى بعدها نكرة ومعرفة كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر^(٢٧).

* * * *

«١٤٤» تعمل «ما» عمل «ليس» عند الحجازيين بشروط، أما التميميون فلا يعملونها ولو استوفت الشروط، قال تعالى: (ما هذا بشراً)^(٢٨). قال ابن هشام: ويقرأ التميميون. (ما هذا بشرٌ).

نسب الزمخشري إلى ابن مسعود القراءة برفع (بشر)، قال: ومن قرأ على سليقته من بنى تميم قرأ بالرفع. ونقل أبو حيان عن ابن عطية أنه لم يقرأ بالرفع، ثم نقل كلام الزمخشري^(٢٩).

وقد نُسب للمفضل بن عاصم أنه قرأ قوله تعالى: (ما هُنَّ أمهاتهم)^(٣٠) برفع (أمهاتهم)، وذكروا أنها لغة بنى تميم^(٣١).

* * * *

«١٤٧» وتعمل «لات» عمل «ليس»، ومن شروطها أن يُحذف أحد جزأيهما، والغالب أن يكون المحذوف أسمها، كقوله تعالى: (فنادوا ولات حين مناص)^(٣٢). وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم: (ولات حين) بالرفع.

نسب ابن خالويه لعيسى بن عمر قراءة رفع (حين)، وأشار إليها الزمخشري. وقد قرئ برفع التاء من (لات) ورفع (حين)^(٣٣).

* * * *

«١٥٣» إذا خُفِّتْ «إِنْ» جاز إعمالها وإهمالها، والإهمال أرجح، قال تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) ^(٣٤) و (إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) ^(٣٥)، و (إِنْ كُلُّ لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) ^(٣٦). قرأ الحرمين وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

قرأ عاصم وابن عامر وحمة (لَمَّا) في قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بالتشديد، فـ (إِنْ) بمعنى «ما» و «لَمَّا» بمعنى «إلا» أى: ما كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ. وقرأ الباقر من السبعة بتخفيف (لَمَّا)، فـ (إِنْ) مخففة من الثقلية غير عاملة، و (ما) صلة، والمعنى: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ. ^(٣٧)

وقرأ عاصم وابن عامر وحمة بتشديد (لَمَّا) في قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)، وباقي السبعة بالتخفيف، وهى كالسابقة من شدد (لَمَّا) تكون (إِنْ) نافية، ومن خففها تكون (إِنْ) مخففة من الثقلية، واللام دخلت في خبر (إِنْ) للفرق بينها وبين «إِنْ» بمعنى «ما». ^(٣٨)

أما قوله تعالى: (وإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) فقرأ الحرمين ، نافع وابن كثير، وأبو بكر، راوية عاصم بتخفيف (إِنْ) وإعمالها، وقرأها باقي السبعة مشددة على الأصل وعاملة. كما اختلفوا في قراءة (لَمَّا) بالتشديد والتخفيف وكل ذلك مُعَلَّلٌ في كتب القراءات. ^(٣٩)

* * * *

«١٥٤» إذا خُفِّتْ «أَنْ» المفتوحة الهزرة بقيت على عملها، ولكنه يجب إضمار اسمها، وأن يكون خبرها جملة. فإن كانت الجملة المخبر بها اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو متصرف للدعاء، لم تَحْتَجْ إلى فاصل، فمثال التى فعلها متصرف وهو دعاء قوله تعالى: (وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) ^(٤٠) في قراءة من خَفَّفَ (أَنْ) وكسر الضاد.

قرأ السبعة إلا نافعاً (والخامسة أنْ غَضِبَ اللّهُ عليها) بتشديد (أنْ) ونصب (غضب) اسماً لها. وقرأ نافع (أنْ غَضِبَ)، فه (أنْ) مخففة من الثقيلة، و (غضب) فعل ماضٍ، فاعله لفظ الجلالة. (٤١)

«١٨٩» لا يميز البصريون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل - في باب نائب الفاعل - إذا كان المفعول به موجوداً، واحتج المميز بقراءة أبي جعفر (ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون) (٤٢) ببناء (ليُجْزَى) للمجهول، على أن (بما) نائب عن الفاعل، مع وجود المفعول به (قوماً). وقد تحدث ابن هشام عن ردّ النحويين للقراءة، وتأولهم معناها.

والقراء السبعة يقرءون الآية (ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون)، وقد نسب العلماء القراءة التي نقلها ابن هشام لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، شيخ نافع، وأحد القراء العشرة. وذكر أبو حيان أنها مرويّة عن عاصم. ولكنّ النحويين يزعمون أنها قراءة شاذّة، أو يؤولونها على نحو ما أوضح ابن هشام. (٤٣)

«١٩٦» ذكر ابن هشام في باب الاشتغال أن قولك: زيدٌ ضربته، يترجّع فيه رفع «زيد» لأنه لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً، ولأنّ النصب محجوج إلى التقدير، والرفع غنيّ عنه فكان أولى، ثم ذكر أن السبعة أجمعت على رفع (جأتُ عدنٍ يَدْخُلُونَهَا) (٤٤). وقرئ: شاذّاً بالنصب.

والقراءة المتواترة في الآية (جأتُ) بالرفع، وذكر أبو حيان أنه قرئ بالنصب على الاشتغال أي: يدخلون جأتِ عدنٍ يدخلونها. (٤٥)

«٢٠٥» يجوز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ست لغات، منها ضمّ الحرف الذي

كان مكسوراً لأجل الياء، قال: وهي لغة ضعيفة، وقرئ: (قال ربُّ احْكُمْ بالحق) (٤٦).

قرأ السبعة (ربُّ احْكُم بالحق) بالكسر. وقرأ أبو جعفر بضم الباء. قال ابن الجزري: ووجه أنه لغة معروفة جائزة في نحو: يا غلامي، تنبيهها على الضم وأنت تنوي الإضافة، وليس ضمُّه على أنه منادى مفرد. وذكر ابن خالويه أنها قراءة أبي جعفر، ورواية ابن كثير (٤٧). فليُقَارَنُ هذا مع قول ابن هشام: هي لغة ضعيفة!

* * * *

«٢٠٦» وإذا كان المنادى المضاف إلى الياء أياً أو أمأً جاز فيه عشر لغات، منها إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ السبعة ماعدا ابن عامر في (يا أبت) (٤٨). ومنها إبدالها تاءً مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر. ومنها أن يكون بعد التاء ألف، وبها قرئ شاذاً.

قرأ ابن عامر من السبعة بفتح التاء، قيل: حرك التاء بحركة الباء، أو الأصل: يا أبتا، فحُذِفَتِ الألف تخفيفاً، أو أنه أبدل من الكسرة ألفاً. وقرأ سائر السبعة بالكسرة التي تدل على الياء المحذوفة. (٤٩)

أمَّا القراءة التي ذكر ابن هشام أنها شاذة فلم أقف على من صرح بأنه قرئ بها في المصادر التي رجعت إليها: قال الزمخشري: ألا ترى إلى قولهم: يا أبتا مع كون الألف فيه بدلاً من الياء، كيف جاز الجمع بينها وبين التاء، ولم يُعَدَّ ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض منه.....»

وقال أبو حيان: «وهذه التاء عوض من ياء الإضافة فلا يجتمعان، وتجمع الألف التي هي بدل من التاء، قال:
يا أبتا علّك أو عساكا (٥٠)

* * * *

«٢٠٧» وإذا كان المنادى «ابن أمّ» أو «ابن عمّ» مضافاً إلى الياء، ففيه أربع لغات، منها فتح الميم وكسرها، وقد قرأ السبعة بهما في قوله تعالى: (قال ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني)^(٥١) و (قال يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي)^(٥٢).

والآيتان قرأهما ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر - بكسر الميم من (أمّ) وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتحها، فمن كسر فهو على الأصل، حذف الياء وأبقى الكسرة، وأمّا من فتح فعلى جعلها اسماً واحداً مبنياً نحو «خمسة عشر»، أو أنه قُلبت الياء ألفاً، ثم حذف الألف وبقيت الفتحة، أو أنه أريد النُدبة، وأصله: يا ابن أمّاه، فرُخم، فبقيت الميم مفتوحة.^(٥٣)

* * * *

«٢١١» من أحكام تابع المنادى المبنى أنه إذا كان - أي التابع - بالألف واللام، يجوز رفع التابع على لفظ المنادى، أو نصبه على المحلّ، قال تعالى: (يا جبالُ أُوّبي معه والطير)^(٥٤) قال ابن هشام: وقُرِيْ شاذّاً (والطيرُ) بالرفع.

ذكر ابن الجزري أن قراءة الرفع مروية عن روح - راوية يعقوب، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو. وذكر العلماء في تعليلها أنها عطفُ على لفظ (يا جبال)، أو عطفُ على الضمير في (أُوّبي)، وسوّغ ذلك الفصلُ بالظرف، أو رفعُ بالابتداء والخبر محذوف، أي: والطير تُؤوّب.^(٥٥)

* * * *

«٢٣٥» شرط الحال أن تكون نكرة، فإن جاءت معرفة أُؤلتُ بنكرة، وذلك كقراءة بعضهم: (ليُخرِجنَ الأعزُّ منها الأذلّ)^(٥٦) بفتح الياء وضمّ الراء (من «ليُخرِجنَ»)

وقراءة العشرة في الآية (ليُخرِجنَ) مضارع من «أخرج» و (الأعزُّ) فاعل، و (الأذلّ) مفعول به. والقراءة التي ذكرها ابن هشام هي من الفعل «خرج». وقد

أوردها ابن خالويه في الشواذ. وقال الزمخشري بعد أن ذكر القراءة: ومعناه: خروج الأذلّ، أو: إخراج الأذلّ، أو: مثل الأذلّ. وفي الإتحاف عن الحسن أنه قرأ (لُخْرِجَن) بنون العظمة، ونصب (الأعزّ) مفعولاً به، و (الأذلّ) حالاً بتقدير مضاف. (٥٧)

* * * *

«٢٤٥» إذا كانت أداة الاستثناء «إلا» والكلام تاماً غير موجب، متصلاً، جاز في المستثنى النصب أو الإبدال. وقد قرئ بهما في قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) (٥٨). وقرئ (إلا قليلاً). وقوله تعالى: (ولا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ) (٥٩) قرئ بالرفع والنصب.

أمّا الآية الأولى فقرأ ابن عامر (إلا قليلاً) نصباً على الاستثناء، والاتباع لمصاحف أهل الشام، فإنها في مصاحفهم بالآلف، فأجري النفي مجرى الإثبات في الاستثناء. وقرأ الباقر بالرفع على الإبدال. (٦٠)

أمّا الثانية فقد قرأ أبو عمرو وابن كثير (إلا امرأتك) بالرفع بدلاً من (أحد)، أمّا الباقر فقرأ الآية (إلا امرأتك) بالنصب. وذكر بعض العلماء أن ذلك استثناء من قوله تعالى: (فأسر بأهلك..) والنصب هنا واجب لأن الكلام تام موجب، ويكون المعنى أن امرأته لم تسر مع أهله. (٦١)

* * * *

«٢٤٦» إذا كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون نصب المستثنى، والتميميون يميزون النصب والاتباع. قال تعالى: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) (٦٢). قال ابن هشام: قرأ التميميون: (إلا اتباع الظن) بالرفع، بدلاً من (علم) على الموضع.

لم أقف على القراءة التي نسبها ابن هشام للتمييز في المصادر التي رجعت إليها، ولكن الشوكاسي قال: «والاستثناء منقطع، أي: لكنهم يتبعون الظن، وقيل: هو بدل لما قبله، والأول أولى». وقال مكّي: «ويجوز في الكلام رفعه على البديل من موضع (مِنْ عِلْمٍ) ، لأنَّ (مِنْ) زائدة، و (علم) رفع بالابتداء»^(٦٣)

* * * *

«٢٨٧) يتبع النعت المنعوت في إعرابه. قال المؤلف: أما قولهم: «هذا حُجْرٌ ضَبُّ خربٍ» بجرّ «خرب» ففي «خرب» ضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك يُخرج له عن كونه تابعاً للمنعوت، قال: كما أنا نقول: إنّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري: (الحمد لله)^(٦٤) بكسر الدال إتباعاً للآم.

ذكر العلماء من قراءات قوله تعالى (الحمد لله) قراءة كسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، ونسبها للحسن البصري.^(٦٥)

* * * *

«٢٨٨) إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصّفة جاز لك في الصّفة الإتيان والقطع، قال سيبويه: سَمِعْتُ بعض العرب يقول: (الحمد لله ربّ العالمين)^(٦٦) بالنصب، فسألت عنها الخليل فزعم أنّها عربيّة. ومثاله في صفة الذم: (وامرأته حمالة الحطب)^(٦٧). قرأ الجمهور بالرفع على الإتيان، وقرأ عاصم بالنصب على الذم.

قراءة (ربّ العالمين) بالنصب منسوبة لطائفة من القراء، وهي منصوبة على المدح، وذكر أبو حيان أنّها فصيحة، وخاصّة فيمن ينصب (الرحمن الرحيم)^(٦٨).

أما الآية الثانية فقرأ السبعة إلّا عاصماً برفع (حمالة)، وله أوجه: فهو إما خبر

للمبتدأ، وإمّا صفة، وإمّا على إضمار مبتدأ، أي: هي حمالة، أو على البذل من (وامراته). وقرأ عاصم بالنصب على الذم، لأنها كانت قد اشتهرت بالتميمة. (٦٩).

* * * *

«٣٢٥» إذا وَقَفْتَ على ما فيه تاء التأنيث المتحركة التي ليست بجمع فالأفصح الوقف بإبدالها هاء، وبعضهم يقف بالتاء. وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (٧٠) و (إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُومِ) (٧١) بالتاء.

ذكر ابن الجزري اختلاف القراء في الوقف على هاء التأنيث، وأورد أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي ويعقوب من العشرة وقفوا وقفوا على الآيتين الواردتين هنا وكثير غيرهما بالهاء. والباقون يقفون عليها بالتاء. (٧٢)

* * * *

الأحاديث النبوية الشريفة

«٢٨» الأرجح في «نعم» و«بئس» أن يكونا فعلين خلافاً لمن زعم أنهما اسمان، وقد استدلل ابن هشام على فعليتهما باتصال تاء التأنيث بهما، كقوله عليه الصلاة والسلام: (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلَ).

والحديث بهذه الرواية في سنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي. (٧٣)

* * * *

«١١٣» في حديث ابن هشام عن «أب» التي تفيد استغراق الجنس باعتبار الصفات ذكر أن ضابطها أن يصح حلول «كل» محلها على جهة المجاز، فإن قلت: أنت الرجل، فالمعنى: أنت كل رجل على وجه المبالغة، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (كل الصيد في جوف الفرا) (٧٤).

ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة أن الرامهرمزي رواه في الأمثال، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقريش وأخرأبا سفيان، ثم أذن له، فقال له (أي للرسول عليه الصلاة والسلام): ما كدت أن تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين (٧٥) قبلي. فقال عليه الصلاة والسلام: «وما أنت وذاك يا أبا سفيان، إنما أنت كما قال الأول: كل الصيْد في جوف الفرا». قال السخاوي: «وسنده جيد، ولكنه مرسل، ومثله عند العسكري» ونقل العجلوني كلام السخاوي وذكر أنه من الأمثال التي تكلم بها صلى الله عليه وسلم، كما ذكر قصة المثل. (٧٦)

* * * *

«١١٤» ذكر ابن هشام أن اللام تُبدل ميماً في «أَل» عند «خَيْر»، قال: وقد تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (ليس من أمير أمصيام في أمسفر).
وقد روى الحديث في مسلم، البخاري، وابن ماجه، وأبى داود، والترمذي: «ليس من البر أن تصوموا في السَّفر» و«ليس من البر الصَّوم (الصيام) في السَّفر». ورواه أحمد في المسند برواية «ليس من البر الصَّيام في السَّفر»، كما رواه بالرواية التي استشهد بها ابن هشام.^(٧٧)

* * * *

«١١٨» من مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة أن يكون المبتدأ مضافاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة) لأنَّ المضاف عامل في المضاف إليه الجز.

للحديث روايات في مواضع الكتب الصحاح: فهو في البخاري ومسلم من حديث طويل، وفيه: «خمس صلوات في اليوم والليلة...»، وفي سنن أبى داود، والنسائي: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد...»، وفي سنن ابن ماجه «خمس صلوات افترضهن الله على عباده...»^(٧٨) وهو بهذه الروايات كلها يصلح لما استشهد به المؤلف.

* * * *

«١١٩» إذا كان الخبر جملةً وهي نفس المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط، كقوله عليه الصلاة والسلام: (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله).

ورد في سنن الترمذي: «خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وخير ما قلتُ أن والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير».

وفي الموطأ للإمام مالك : «أفضل الدّعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلْتُ أنا والنبّيون من قبلي: لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له»^(٧٩) .

* * * *

«١٣٨» مما تختص به «كان» بجواز حذف نونها بشروط وهي: أن تكون بلفظ المضارع، مجزومة، غير موقوف عليها، ولا متصلة بضمير نصب، ولا ساكن. فمن اتصاها بالضمير: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ)^(٨٠) .

والشاهد جزء من حديث «ابن صياد»، وهو حديث طويل في مواضع من الصحيحين وغيرهما، وفيه يخاطب الرسولُ صلى الله عليه وسلّم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما استأذنه بقتل «ابن صياد»^(٨١).

* * * *

«١٤١» مثل المؤلف لحذف «كان» مع اسمها وبقاء الخبر بعد «إِنْ» بقولهم: «المرءُ مقتول بما قَتَلَ به، إِنْ سِيفاً فسيفٌ وإِنْ خَنْجَراً فخنجرٌ» و: (النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْراً فخيرٌ، وإِنْ شِراً فشرٌ).

وقد ورد الشاهد الثاني هكذا - كما هو في كثير من كتب النحو - على أنه من مأثور كلام العرب. قال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح: «رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المرءُ مجزيٌ بعمله، إِنْ خَيْراً فخيرٌ وإِنْ شِراً فشرٌ». وقال محقق الكتاب - الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: لم أقف على هذا الحديث. وفي المقاصد الحسنة في كلام السخاوي من «الجزء من جنس العمل» قال: «ووقع في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها: «الناس مجزيون...» قال: وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً»^(٨٢).

* * * *

«١٤٢» ومثالُ حذفِ «كان» مع اسمها بعد «لو» قوله عليه الصّلاة والسّلام: (التّمس ولو خاتماً من حديد). أى: ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد.

والحديث في مواضع من كتب الصّحاح ، في قصة المرأة التى وهبت نفسها لرسول الله عليه الصّلاة والسّلام فصمت عليه السّلام، فقال له رجل: زوّجنيها. فسأله رسولُ الله عمّا معه، فلم يكن معه شئ، فقال له عليه الصّلاة والسّلام هذه العبارة التى تُروى: «أنظر ولو خاتماً من حديد» و «أذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد» ، و «أعطيها ولو خاتماً من حديد» و «التمس ولو كان خاتماً من حديد»^(٨٣) ... وكلّها - عدا الرواية الأخيرة - يُستشهد بها على المسألة.

* * * *

«١٨٢» من أحكام الفاعل ألاّ تلحق عامله علامة تشنية ولا جمع، فعلاً كان أو وصفاً. ومن العرب من يلحق ذلك به كقوله عليه الصّلاة والسّلام: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وكقوله عليه الصّلاة والسّلام: لورقة بن نوفل: (أو تُخرجني هم؟) .

والحديث الأوّل ورد في كتب الصّحاح، وقد جاء بالرواية التى يستشهد بها النحاة في صحيح البخاري ومسلم، والمسند.^(٨٤)

أما حديث «أو تُخرجني هم» فورد في البخاري ومسلم في قصة «بدء الوحي» ، وقد قال الرسول ذلك لورقة بن نوفل حين قال له: «يا ليتني أكون حيّاً إذ يُخرجك قومك»^(٨٥)

* * * *

«١٩٨» ذكر المؤلف في باب التنازع مثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول -

قوله عليه الصلاة والسلام: (تُسَبِّحُونَ وتُحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين) و«دبر» منصوب على الظرفية، و«ثلاثاً وثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كلٌّ من العوامل السابقة عليهما.

ومن روايات الحديث ما يوافق ما جاء به ابن هشام، ففي مسلم: (تُسَبِّحُونَ وتُكَبِّرُونَ وتُحْمَدُونَ دبر كلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين مرةً....)، وفي البخاري: «... تُسَبِّحُونَ وتُحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ خلف كلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين..» وقد ذكر ابن حجر في شرح الحديث أن له رواية «دبر» و«أثر»^(٨٦).

• • • •

«٢٣٩» تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفرداً منصوباً، ومنه الحديث الشريف: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا).

والحديث في البخاري ومسلم: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا....»، وفي رواية لمسلم «إِنَّ لِلَّهِ...» كما جاء عند ابن هشام.^(٨٧)

• • • •

«٢٤٨» «ليس» من أدوات الاستثناء، وينصب المستثنى بعدها خبراً لها، وفي الحديث: (ما أنهرَ الدمَ وذكرَ اسمَ الله عليه فكلُّوا ليس السنَ والظفْرَ).

والحديث في البخاري ومسلم، وفي تكملة الحديث: «أما السنُّ فعظم، وأما الظفْرُ فمدى الحبشة»^(٨٨). و«ما» موصولة مبتدأ. خبرها «فكلُّوا». و«أنهرَ الدمَ»: أسأله وصَّبه بكثرة. أى: ما أسأل الدمَ وذكرَ اسمَ الله عليه فهو حلالٌ، إلا إن كان الذَّبْحَ بسنٍّ أو بظفر.

• • • •

«٢٥٦» ذكر المؤلف وهو يتحدث عن اسم الفعل المُسمّى به الأمر «صَه» بمعنى أَسَكَتَ. قال: وفي الحديث: «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب: صَه فقد لَعَوْتَ» .

يُرَوَّى الحديث: «إذا قُلْتَ لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لَعَوْتَ» ، و«من قال لصاحبه.....» و«إذا قال الرجل لصاحبه.....» . وقد روى الإمام أحمد حديثاً طويلاً فيه «..... ومن قال صَه فقد تكَلَّمَ، ومن تكَلَّمَ فلا جمعة له» . فلفظ «صه» وارد في هذا الحديث^(٨٩) . كما ورد في البخاري لفظ «صه» في حديث غير الذي استشهد به ابن هشام^(٩٠) .

* * * *

«٢٦٨» استشهد ابن هشام لأعمال المصدر المضاف إلى مفعوله بالحديث الشريف: (وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً) .

والحديث في صحيح مسلم والنسائي «... وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» في حديث الرجل الذي جاء من البادية يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أركان الإسلام، وعن صديق الرسول الذي بعث به سيدنا محمد إلى أهل البادية.^(٩١) .

* * * *

«٢٩٤» «أجمع» من ألفاظ التوكيد المعنوي. وفي الحديث: (إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعون) . قال ابن هشام: يروى بالرفع توكيداً للضمير، وبالتنصّب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها، وهي معرفة بنية الإضافة.

وقد ورد الحديث في البخاري ومسلم والنسائي وأبى داود برواية «أجمعون» أما الرواية الأخرى «أجمعين» التي زعم ابن هشام أنها ضعيفة فهي في سنن ابن ماجه والمسنَد.^(٩٢)

«٣٠٤» أنكر ابن هشام قول بعض النحويين الذي يرون أن «حتى» العاطفة تفيد الترتيب. قال: وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (كلُّ شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس). قال: ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب في ظهور المَقْضِيَّاتِ والمُقَدَّرَاتِ.

والحديث برواية المؤلف في المسند. وفي مسلم والموطأ: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز»^(٩٣). ويجوز في «العجز والكيس» الجرُّ بالعطف، والرفع بالابتداء.

«٣١٦» ذكر ابن هشام الحديث النبوي الشريف: (صلاة الليل مثنى مثنى) على أن «مثنى» الثانية للتأكيد لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

روى مسلم في صحيحه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل، فقال له: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعةً واحدةً تُؤتِر له ما قد صلى»^(٩٤).

«٣٢٠» للمتعب ألفاظ كثيرة.... منها قوله عليه الصلاة والسلام: (سبحان الله! إنَّ المؤمن لا ينجس حيًّا ولا ميتًا).

في البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لأبي هريرة رضى الله عنه - حين انخنس أبو هريرة من الرسول وهو جنب، فذهب واغتسل ثم جاء - فقال له الرسول: «سبحان الله! إنَّ المسلم لا ينجس». وفي رواية أخرى للبخاري: «سبحان الله يا أبا هر: إنَّ المؤمن لا ينجس»^(٩٥).

الحواشي

- (١) ينظر ترجمة ابن هشام في : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٤١٥/٢. (طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة - ١٩٦٦م). وبغية الدعاة للسيوطي: ٦٨/٢ (طبعة الحلبي - القاهرة ١٩٦٤م).
 - (٢) طبع الكتاب غير محقق، كما طبع متن القطردون شرحه، وطبع الشرح مع حاشية السجاعي. وحققه الأستاذان محمد خفاجي وطه الزيني ونشروا بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م، إضافة إلى طبعه مرات بعناية وتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد.
 - (٣) من المسائل التي أهلها المحققون: التعريف بالنحويين المنقول عنهم في الكتاب، وعمل فهرسة للشواهد القرآنية، وللأحاديث الشريفة، وللأعلام.... وغير ذلك مما يُعَدُّ من أسس تحقيق النصوص.
 - (٤) يعرف العلماء «القرآيات» بأنها كيفية أداء ألفاظ القرآن الكريم. وقد اختلف في أداء بعض الألفاظ تخفيفاً أو تشديداً، إدغاماً أو إظهاراً، حذفاً أو إثباتاً، وصلأ أو وقفاً.... وقد اشترط العلماء لصحة القراءة شروطاً هي: صحة سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومطابقتها لرسم المصحف، وموافقتها للعربية.
- أما عددُ القرّاء فإن الإمام أبا بكر بن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ قد أختار سبعة من المقرّاء، اجتمع الناس عليهم، وارتضوا قراءاتهم، ولكل قارئ من هؤلاء السبعة راويان. وإليك أسماء القرّاء السبعة، ورواتهم:
- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، إمام أهل المدينة في القراءة، راويه راوية ورش وقالون.
 - عبد الله بن كثير الداري، إمام أهل مكة، راويه البرقي وقبيل.
 - أبو عمر بن العلاء البصري، راويه الدوري والسوتي.
 - عبد الله بن عامر الشامي، راويه هشام بن عمار، وابن ذكوان.
 - عاصم بن أبي النجود الكوفي، راويه حفص، وأبو بكر شعبة بن عياش.
 - علي بن حمزة الكسائي الكوفي، راويه الليث بن خالد، والدوري (راوية أبي عمرو).
 - حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، راويه خلف بن هشام، وخلاّد.
- ثم إن العلماء بعد ابن مجاهد وجدوا قراءات كثيرة يصدق عليها المقاييس التي وُضعت للقراءة، فأضافوا الإمام أبا جعفر يزيد بن القعقاع المدني شيخ نافع، ويعقوب الحضرمي، وخلف بن هشام. أما الأربعة المكملون للأربعة عشرة فهم: الأعمش، وابن محيصن، والحسن البصري، واليزيدي.
- ينظر تراجم هؤلاء الأئمة وأخبارهم في غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري.
- (٥) هو عاصم بن أبي الصباح البصري أحد القرّاء. توفي سنة ١٣٠ هـ. ينظر غاية النهاية ٣٤٩/١.
 - (٦) هو عون العقيلي. أحد القرّاء. ينظر غاية النهاية ٦٠٦/١.
 - (٧) من الآية ٤ سورة الروم .
 - (٨) ينظر : الكشف للزمخشري ٢١٤/٣، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: ١٨٤/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ١٦٢/٧.

- (٩) من الآية ٣١ سورة الرعد .
- (١٠) ينظر المحتسب لابن جني ٣٥٧/١، والشواذ لابن خالويه ٦٧، والكشاف ٣٦٠/٢، والبحر ٣٩٣/٥.
- (١١) من الآية ٧١ سورة المائدة .
- (١٢) ينظر السبعة لمجاهد ٢٤٧، والتيسير للداني ١٠٠، والحجة لابن خالويه ١٣٣، والكشاف لمكي ٤١٦/١، والحجة لأبي زرعة ٥٣٢.
- (١٣) من الآية ٥١ سورة الشورى .
- (١٤) ينظر السبعة ٥٨٢، والتيسير ١٩٥، والحجة لابن خالويه ٣١٩، والكشاف ٢٥٤/٢، والحجة لأبي زرعة: ٦٤٤، والنشر لابن الجزري ٣٦٨/٢.
- (١٥) من الآية ٣٦، ٣٧ سورة غافر .
- (١٦) ينظر السبعة ٥٧٠، والتيسير ١٩١، والحجة لابن خالويه ٣١٥، والكشاف ٢٤٤/٢، والحجة لأبي زرعة ٦٣١، والبحر ٤٦٥/٧، والنشر ٣٦٥/٢.
- (١٧) من الآية ٢٧ سورة الأنعام .
- (١٨) ينظر السبعة ٢٥٥، والتيسير ١٠٢، والحجة لابن خالويه ١٣٧، والكشاف ٤٢٧/١، والحجة لأبي زرعة ٢٤٤، والنشر ٢٥٧/٢.
- (١٩) من الآيتين ٥، ٦ سورة مريم .
- (٢٠) ينظر السبعة ٤٠٧، والتيسير ١٤٨، والحجة لابن خالويه ٢٣٤، والكشاف ٨٤/٢، والحجة لأبي زرعة ٤٣٨، والنشر ٣١٧/٢.
- (٢١) سورة المذثر: ٢١ .
- (٢٢) ينظر المحتسب ٣٣٧/٢، والكشاف ١٨/٤، والإملاء ٢٧٢/٢، والبحر ٣٧٢/٨، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٤٢٧.
- (٢٣) من الآية ٣٥ سورة يس .
- (٢٤) من الآية ٧١ سورة يس .
- (٢٥) ينظر السبعة ٥٤٠، والتيسير ١٨٤، والحجة لابن خالويه ٢٩٢، والكشاف ٢١٦/٢، والحجة لأبي زرعة ٥٩٨، والنشر ٣٥٣/٢.
- (٢٦) من الآية ١٧٧ سورة البقرة .
- (٢٧) ينظر السبعة ١٧٥، والتيسير ٧٩، والحجة لابن خالويه ٩٢، والكشاف ٢٨٠/١، والحجة لأبي زرعة ١٢٣، والنشر ٢٢٦/٢.
- (٢٨) من الآية ٣١ سورة يوسف .
- (٢٩) ينظر الشواذ ١٥٣، والكشاف ٣١٧/٢، والبحر ٣٠٤/٥.
- (٣٠) من الآية ٢ سورة المجادلة .
- (٣١) ينظر الكشاف ٧٠/٤، والبحر ٢٣٢/٨.
- (٣٢) من الآية ٣ سورة ص .
- (٣٣) ينظر الشواذ ١٢٩، والكشاف ٣٥٩/٣، والبحر ٣٨٣/٧.

- (٣٤) سورة الطارق : ٤ .
- (٣٥) سورة يس : ٣٢ .
- (٣٦) من الآية ١١١ سورة هود .
- (٣٧) ينظر السبعة ٦٧٨ ، والتيسير ٢٢١ ، والحجة لابن خالويه ٣٦٨ ، والحجة لأبي زرعة : ٧٥٨ ، والإملاء : ٢٨٥/٢ ، والنشر ٢٩١/٢ .
- (٣٨) ينظر الحجة لأبي زرعة ٣٥٠ . والنشر : ٢٩١/٢ .
- (٣٩) ينظر السبعة ٣٣٩ ، والتيسير ١٢٦ ، والحجة لابن خالويه ١٩٠ ، والكشف ٥٣٦/١ ، والحجة لأبي زرعة ٣٥٠ ، والنشر ٢٩٠/٢ .
- (٤٠) من الآية ٩ سورة النور .
- (٤١) ينظر السبعة ٤٥٣ ، والتيسير ١٦١ ، والكشف ١٣٤/٢ ، والحجة لأبي زرعة ٤٩٦ ، والنشر ٣٣٠/٢ .
- (٤٢) من الآية ١٤ سورة الجاثية .
- (٤٣) ينظر البحر المحيط ٤٥/٨ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والإتحاف : ٢٤١ .
- (٤٤) من الآية ٢٣ سورة الرعد ، ومن الآية ١٣ سورة النحل ، ولكن القراءة وردت في الآية الثانية .
- (٤٥) ينظر الشواذ ٧٣ ، والبحر ٤٨٨/٥ .
- (٤٦) من الآية ١١٢ سورة الأنبياء .
- (٤٧) ينظر المحتسب ٦٩/٢ ، والشواذ ٩٣ ، والكشاف ٥٨٧/٢ ، والبحر ٣٤٨/٦ ، والنشر ٣٢٥/٢ ، والإتحاف ٣١٢
- (٤٨) من الآية ٤ سورة يوسف .
- (٤٩) ينظر السبعة ٣٤٤ ، والتيسير ١٢٧ ، والحجة لابن خالويه ١٩١ ، والكشف ٣/٢ ، والحجة لأبي زرعة ٣٥٣ ، والنشر ٢٩٣/٢ .
- (٥٠) ينظر الكشاف ٣٠١/٢ ، والبحر ٢٧٩/٥ .
- (٥١) من الآية ١٥٠ سورة الأعراف .
- (٥٢) من الآية ٩٤ سورة طه .
- (٥٣) ينظر السبعة ٢٩٥ ، ٤٢٣ . والتيسير ١١٣ ، والحجة لابن خالويه ١٦٤ ، ٢٤٦ ، والكشف ٤٧٨/١ ، والحجة لأبي زرعة ٢٩٧ ، والنشر ٢٧٢/٢ .
- (٥٤) من الآية ١٠ سورة سبأ .
- (٥٥) ينظر الكشاف ٢٨/٣ ، والبحر ٢٦٣/٧ ، والنشر ٣٤٩/٢ .
- (٥٦) من الآية ٨ - سورة «المنافقون» .
- (٥٧) ينظر الشواذ ١٥٧ ، والكشاف ١١١/٤ ، والبحر ٢٧٤/٨ ، والإتحاف ٤١٧ .
- (٥٨) من الآية ٦٦ سورة النساء .
- (٥٩) من الآية ٨١ سورة هود .
- (٦٠) ينظر السبعة ٢٣٥ ، والتيسير ٩٦ ، والحجة لابن خالويه ١٢٤ ، والكشف ٣٩٢/١ ، والحجة لأبي زرعة ٢٠٦ ، والنشر ٢٥٠/٢ .

- (٦١) ينظر السبعة ٣٣٨، والتيسير ١٢٥، والحجة لابن خالويه ١٩٠، والكشف ٥٣٦/١، والحجة لأبي زرعة ٣٤٧، والنشر ٢/٢٩٠ .
- (٦٢) من الآية ١٥٧ سورة النساء .
- (٦٣) ينظر فتح القدير للشوكاني: ٥٣٤/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢١١/١ .
- (٦٤) من الآية ٢ سورة الفاتحة .
- (٦٥) ينظر الكشف ٥٠/١، والبحر ١٨/١، والإتحاف ١٢٢ .
- (٦٦) سورة الفاتحة : ٢ .
- (٦٧) سورة المسد : ٤ .
- (٦٨) ينظر الكشف : ٥٠/١ ، والبحر ١٩/١ .
- (٦٩) ينظر السبعة ٧٠٠ ، والتيسير ٢٢٥ ، والحجة لابن خالويه ٣٧٧ ، والكشف ٣٩٠/٢ ، والحجة لأبي زرعة ٧٧٦ ، والنشر ٢/٤٠٤ .
- (٧٠) من الآية ٥٦ سورة الأعراف .
- (٧١) من الآية ٤٣ سورة الدخان .
- (٧٢) ينظر النشر ١٢٩/٢ .
- (٧٣) ينظر سنن الترمذي (تحفة الأخواني) ٦/٣ ، وسنن أبي داود ٢٥١/١ ، وسنن ابن ماجه ٣٤٧/١ ، وسنن النسائي (شرح السيوطي) ٩٤/٣ .
- (٧٤) أحال المحقق في تخريج الحديث على مجمع الأمثال للميداني .
- (٧٥) جُلِّهْمَتَا الْوَادِي : جانباه .
- (٧٦) ينظر المقاصد الحسنة للسخاوي ٣٢٣ ، وكشف الخفاء للعجلوني ١٧٧/٢ .
- (٧٧) ينظر البخاري (فتح الباري) ١٨٣/٤ ، ومسلم ٧٨٦/٢ ، وابن ماجه ٥٣٢/١ . وأبو داود ٧٩٦/٢ ، والترمذي ٣٩٦/٣ ، ومسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥ .
- (٧٨) ينظر البخاري ١٠٦/١ ، ومسلم ٢٤١/١ وأبو داود ١٣٠/٢ ، والنسائي ٢٣٠/١ ، وابن ماجه ٤٤٨/١ .
- (٧٩) ينظر الترمذي ٤٥/١٠ ، والموطأ للإمام مالك ٢١٥/١ ، ٤٢٢ .
- (٨٠) لم يذكر ابن هشام أنه حديث، وربما فعل ذلك لشهرة الحديث، وقد خرَّجه المحقق - وهو الحديث الوحيد في الكتاب الذي أخرجه .
- (٨١) ينظر البخاري ٢١٨/٣ ، ١٧٢/٦ . ومسلم ٢٢٤٤/٤ .
- (٨٢) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٧١ ، والمقاصد الحسنة ١٧٣ .
- (٨٣) البخاري ٧٨/٩ ، ١٣١ ، ١٧٥ ، ١٩٨ ، ١٩١ . وينظر مسلم ١٠٤١/٢ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف ١٠/٢ ، ١٤٨/٦ .
- (٨٤) ينظر البخاري ٣٣/٢ ، ٤١٥/١٣ ، ٤٦١ . ومسلم ٤٣٩/١ ، والمسند ٤٨٦/٢ .
- (٨٥) ينظر البخاري ٢٢/١ ، ومسلم ١٤٢/١ .
- (٨٦) ينظر مسلم ٤١٧/١ ، والبخاري ٣٢٥/٢ ، ٣٢٨ .
- (٨٧) البخاري ٢١٤/١١ ، ومسلم ٢٠٦٢/٤ ، ٢٠٦٣ .

- (٨٨) البخاري ١٣١/٥، ١٣٩، ١٨٨/٦، ٦٢٣/٩، ٦٣١، ٨٣٨، ومسلم ١٥٥٨/٣.
- (٨٩) أبو داود ٦٦٥/١، والنسائي ١٠٤/٣، والمسنند ٤٧٤/٢، ٩٣/١.
- (٩٠) البخاري ٣٩٦/٦.
- (٩١) ينظر مسلم ٤٢/١، والنسائي ١٢٢/٤.
- (٩٢) ينظر البخاري ٢٠٩/٢، ٢١٦، ومسلم ٣١٠/١، والنسائي ٩٩/٢، وأبو داود ٤٠٢/١، ٤٠٤، وابن ماجه ٢٧٦/١، ٣٩٢، والمسنند ٢٣٠/٢، ٣١٤.
- (٩٣) ينظر مسلم ٢٠٤٥/٤، والموطأ ٨٩٩/٢، والمسنند ١١٠/٢.
- (٩٤) ينظر مسلم ٥١٦/١، ٥١٧، والبخاري ٥٦١/١، ٢٠/٣.
- (٩٥) البخاري ٣٩٠/١، ٣١٩، ١٢٥/٣، وينظر مسلم ٥٨٢/١، والمعجم المفهرس ٣٦/٧.

* * * *

المراجع

في القراءات القرآنية :

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - لأحمد الدمياطي البنا - مطبعة عبد الحميد حنفي - القاهرة ١٣٥٩ هـ.
- إملاء ما من به الرحمن - للعكبري - دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ .
- البحر المحيط لأبي حيان - دار النصر الحديثة - الرياض - مصورة . د. ت.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني - تحقيق أوتوبرتزل - مطبعة الدولة - استامبول ١٩٣٠ م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق د. عبدالعالم سالم - دار الشروق - بيروت ١٩٧٧ م.
- الحجة في القراءات السبع لأبي زرعة، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٧٩ م.
- السبعة في القراءات . لابن مجاهد . تحقيق د. شوقي ضيف . دار المعارف - القاهرة ١٩٧٢ م.
- الشواذ لابن خالويه - تحقيق برجستراسر . المطبعة الرحمانية - القاهرة ١٩٣٤ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري - تحقيق برجستراسر - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ.
- فتح القدير للشوكاني - دار المعرفة - بيروت - مصورة د. ت.
- الكشاف للزمخشري - دار المعرفة - بيروت - مصورة د. ت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع - لمكي بن أبي طالب - تحقيق د. محي الدين رمضان - مجمع اللغة العربية . دمشق ١٩٧٤ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات - لابن جني - تحقيق د. علي التجدي ناصف وآخرين . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب - تحقيق ياسين محمد السواسي مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧٤ م.
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت د. ت.

في الأحاديث الشريفة:

- سنن الترمذي (تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي للمباركفوري) إشراف عبدالوهار عبداللطيف - دار الفكر - بيروت ١٩٧٩م.
- سنن أبي داود - إعداد عزت الدباس - دار الحديث - حمص - سوريا - ١٩٦٩م.
- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء الكتب العربية - الحلبي - القاهرة ١٩٥٢م.
- سنن النسائي (شرح السيوطي) مصورة دار إحياء التراث العربي - بيروت د. ت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار العروبة - القاهرة ١٩٥٧م.
- صحيح البخاري (فتح الباري - لابن حجر) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، وعبدالعزیز بن باز - المكتبة السلفية - القاهرة ١٣٨٠ هـ.
- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - نشر إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الرياض - ١٤٠٠ هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس - لاسماعيل العجلوني - مكتبة التراث الإسلامي - حلب - د. ت.
- مسند الإمام أحمد - دار صادر - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٦٩م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف - ترتيب مجموعة من المستشرقين - مصورة عن مكتبة بريل - ليدن - ١٩٣٦م وما بعدها.
- المقاصد الحسنة للسخاوي - دار الكتب العلمية بيروت - ١٣٩٩ هـ.
- الموطأ للإمام مالك - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - الحلبي - القاهرة ١٩٥١م.